المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

العناصر الأساسية لخطاب

السيد أحمد لحليمي علمي

المندوب السامي للتخطيط

خلال افتتاح الدورة الثالثة والعشرين للجنة الخبراء المشتركة بين الحكومات للجنة الاقتصادية لإفريقيا - أفريقيا الشمالية

الرباط، في 10 مارس 2008

سيداتي سادتي،

تنعقد هذه الدورة في وقت يتسم فيه المناخ الدولي بانفتاح متزايد للاقتصاديات الوطنية على أسواق أكثر فأكثر عولمة، ويثير من خلال تجلياته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، نفس القدر من المخاوف والآمال ويفرض علينا، في جميع الأحوال، تحت طائلة التهميش والتقهقر، تحولا عميقا لمقارباتنا التنموية ونماذجنا في ميدان الحكامة.

في هذا السياق، اضطرت جميع الدول للتأقلم وانخرطت في نموذج للسياسة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية الذي أصبح مرجعا لمعرفة تشكل فيه التنافسية ضرورة حتمية لتحقيق نمو قوي ومستمر وتنمية بشرية مستدامة.

ويتحتم علينا من الآن إجراء إصلاح كبير في نظامنا الاقتصادي ونمط توزيع الثروات من أجل امتصاص السلبيات التاريخية المتراكمة في هذه الميادين، خلال حقبة الاقتصاديات المحمية وخاصة أثناء برامج التقويم الهيكلي التي فرضتها إكراهات المديونية الخارجية.

ويقتضي هذا الإصلاح في نفس الوقت تأهيل كل من الإطار الماكرو اقتصادي والجهاز الإنتاجي والمؤسسات الاجتماعية والسياسية. وإذا كان دور الدولة لا يزال محددا في تعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، فإن الدور المنوط بالمقاولات يضعها في قلب الصراع من أجل التنافسية التي أصبحت سلاحا للمنافسة الدولية وحماية حصص مقاولاتنا من السوق الداخلية وتعزيز المكتسبات وتحقيق أخرى في السوق الخارجية.

ومن الأكيد أن بلداننا انخرطت بنجاح نسبي في السهر على التوازنات الماكرواقتصادية وأحيانا على التوازنات الاجتماعية ولو بنجاح أقل لحد الآن، إلا أنه يجب

الاعتراف بأن الجهود المبذولة لم تتسم دائما بالشمولية التي تتطلبها التحولات ومتطلبات النجاعة التي ينبغي أن تبلغها المقاولات.

وبالفعل، غالبا ما تم توجيه هذه الجهود لفائدة المقاولات الكبرى والقطاعات المصدرة، ورغم أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل الأغلبية الكبرى من النسيج الاقتصادي، فإنها لم تستفد من نفس الإرادة والدعم السياسيين.

وبهذا الخصوص، تكفي الإشارة إلى أنه منذ الاستقلال، تنافست كل بلداننا في وضع قوانين ومواثيق للاستثمار وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية لإنعاش المشاريع الكبرى وجلب المقاولات الكبرى ولاسيما الأجنبية منها. وبالتأكيد، تلعب هذه المقاولات في بلدان كبلداننا، دورا أساسيا في النمو الاقتصادي وانتقال التكنولوجيا والصادرات والتنافسية الشمولية للاقتصاد.

غير أن هذه المقاولات لحسن الحظ تتمتع بالقدرة على المبادرة الضرورية من أجل التكيف مع السوق وضمان الولوج إلى التكنولوجيا الجديدة والطرق الحديثة للتدبير. و من أجل التوفر على الوسائل المالية الضرورية ورفع حصصها في السوق الداخلية والخارجية وتنمية ربحها وسيولة تمويلها الذاتية.

ومن الواضح أنه حتى بالنسبة للدول التي عرفت تنمية سريعة مثل إسبانيا والبرتغال أو بالنسبة للدول الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو فرنسا، فإن عدد المقاولات الكبرى لا يتجاوز 10 أو15 % من النسيج الاقتصادي، بيد أنها تحقق من 20 إلى 40 % من الناتج الداخلي الإجمالي. وتبقى مساهمات المقاولات الصغرى والمتوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي مهمة في كل هذه الدول كما في دول أخرى. وأكثر من هذا، فإن عددا كبيرا من المقاولات الكبرى تستمد نسبة كبيرة من ازدهارها ونجاعتها من إحداث مركب لمقاولات صغيرة تحيط بها وتنعش إنتاجيتها.

وانطلاقا من هذه المعطيات، لا يسعنا إلا أن نهنئ أنفسنا على قرار اللجنة الاقتصادية الإفريقية بأن تخصص الدورة الثالثة والعشرين لخبراء منطقة إفريقيا الشمالية لفئة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وبالفعل، تمثل المقاولات الصغرى والمتوسطة بصفة عامة في بلداننا الإفريقية وفي منطقتنا على الخصوص ما بين 96 و98% من المقاولات، لكن لا تساهم في هذه الحالات إلا بأقل من 20 % من الناتج الداخلي الإجمالي وبأقل من 10% من الضريبة على الشركات.

وهذا يعني أنه على ضوء وزنها في الناتج الداخلي الإجمالي للدول المتقدمة، تمثل هذه المقاولات ببلدانها خزانا هائلا للقيمة المضافة وللشغل. يبقى المجهود الواجب بذله لتمكينها من التطور إلى مستوى ثلاثي الأبعاد: تملك المعرفة والمهارة التكنولوجية وتثمين مواردها البشرية وعصرنة حكامتها، كفيلا لوحده بتحقيق الإمكانيات التي تزخر بها وتفعيل كفاءتها الكامنة. ولم تتمكن أية واحدة من الدول الأكثر تنافسية في العالم بما فيها الأكثر ليبيرالية كالولايات المتحدة الأمريكية من تطوير قوة اقتصادها دون المجهودات المرتكزة على الدعم المالي الكبير المقدم من طرف الميزانيات العمومية.

إن تأهيل اقتصادنا يحتاج كذلك إلى هذا المجهود. وبخصوص مقاولاتنا، فإن هذا التأهيل إما أن يكون شاملا أو لا يكون. إن المسلسل الذي يؤدي إلى هذا التأهيل يمر أولا عبر تحليل موضوعي ودون مجاملة لنقاط الضعف والقوة للقطاع الاستراتيجي الذي تشكله المقاولات الصغرى والمتوسطة. وهذا من بين ما ستنكبون على دراسته خلال هذه الدورة.

سيداتي وساداتي،

يتفق الجميع على أن هذا القطاع يعاني من نقص الرأسمال الخاص ومن ضعف التراكم في مجال التكوين والإعلام على مستوى الموارد البشرية، ومن ضعف تنظيم الفاعلين وبالتالي صعوبة الولوج للتمويل. وقد أصبحت هذه النقائص مواضيع مشتركة في أدبيات تقييم المقاولات الصغرى والمتوسطة. غير أن هذا لا يخفي بزوغ قطاع يحقق نتائج ملحوظة ويعطي المثال على قدرة المقاولات الصغرى والمتوسطة، بالنظر لحجمها، على إبراز تفاعل كبير مع تغيرات المحيط الوطني والدولي، وذلك بفضل دينامية الأطر الشابة.

سيداتي وساداتي،

تعلمون بأن المغرب الذي يتشرف باحتضان أشغال هذه الدورة قد انخرط منذ التسعينات في عدة إصلاحات لتحسين الإطار القانوني والمؤسساتي للمقاولات عبر تحرير التجارة الخارجية وخوصصة المؤسسات العمومية، وإنعاش المنافسة وتأسيس هيآت للتقنين من أجل ضمان نجاعتها في بعض القطاعات الحيوية وتفعيل مسلسل تحديث النظام القضائي.

إن هذه الإصلاحات التي استفاد منها الاقتصاد برمته وأعطت أهمية خاصة لدور المقاولات في تنمية البلاد، قد عرفت دفعة جديدة بعد تربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على عرش أسلافه. حيث عرفت الاستثمارات، الوطنية منها والأجنبية، ديناميكية جديدة وخاصة في قطاعات البنيات التحتية والسياحة والصناعة الغذائية والتكنولوجيا والمعلومات والعقار، وهي تشكل رافعة قوية تدعم مجموع الجهاز الإنتاجي الوطني بفضل انتقال التكنولوجيا والشراكات بين القطاع العام والخاص الذي يشكل اليوم طريقة الاشتغال المفضلة من طرف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وفي إطار هذا التوجه الجديد، حدث تطور ملحوظ في مجال المقاولات لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وهكذا تم اعتماد "ميثاق وطني للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة" الذي عمد، للمرة الأولى، إلى إعطاء تعريف قانوني للمقاولة الصغرى والمتوسطة وخصص لها وكالة خاصة تشكل إطارا للحوار والشراكة من أجل إنعاش قطاعها. وينص هذا الميثاق على تحفيزات في مجال التمويل والتكوين لصالح شبكات تحالفاتها وتجمعاتها المتعددة. وقد حظيت بإمكانية ولوج أكثر انفتاحا إلى البورصة، وإمكانية استفادتها من القروض البنكية. وبفضل نظام الكفالة و الضمانة المتواجد في مؤسسات خاصة أو في بنوك تجارية، فقد تم تسهيل لجوئها إلى هذه القروض.

كما ينص الميثاق على تحفيزات لتشجيع تنمية رأسمال المخاطرة واستثمار أموال الخواص في المقاولات الصغرى والمتوسطة وذلك بمنح امتيازات جبائية لفائدة الأشخاص الذاتيين الذين يستثمرون في هذا الإطار، وفي حالة إفلاس هذه المقاولات يتم خصم المبلغ من فائدة احتساب الضريبة على الدخل.

إضافة إلى هذا، أصبحت المقاولات الصغرى والمتوسطة تتوفر، منذ 2002 تاريخ إحداث المراكز الجهوية للاستثمار، على أداة عملية للدعم التقني واللوجيستيكي من أجل إنشاء وتطوير مقاولاتها.

صحيح أنه رغم هذه الترسانة من الآليات المؤسساتية والمالية الموضوعة في خدمة المقاولات الصغرى والمتوسطة، فإن ولوجها إلى التمويل يبقى دائما في نظرها وفي الواقع مسألة شائكة. وبالفعل، فإن هذا الانشغال لا ينقصه شرعية نسبية بالنظر إلى مستوى انخراط الأبناك، الذي يظل انخراطها، رغم كل هذا، ضعيفا في هذا الميدان.

يكمن مصدر هذا الضعف في التركيز القوي لقرارات منح القروض في النظام البنكي و في الحاجة الضعيفة التي يوليها النظام البنكي إلى تخصيص أطر مكونة في تقييم المشاريع الصغرى أو خدمات القرب التي تهم قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وينبغي الإشارة بهذا الصدد، إلى أن الأبناك ليست بطبيعتها مؤسسات للإعانة. حيث أن البنوك ملزمة بالحفاظ على توازناتها وضمان استمراريتها والمردودية الضرورية لعملياتها. ومن أجل هذا، يجب على كل بنك القيام بتقييم دقيق للمخاطر وتحسين أدائه لكي يحمي نفسه من أي ارتياب من طرف المساهمين والزبناء.

وهكذا غالبا ما تكون حدة الانتقادات الموجهة إلى القطاع البنكي غير وجيهة وغير صحيحة. إن ضعف ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل يمكن البحث عن مصادره، وبكل حزم، في عدم نجاعة بنياتها المالية الداخلية، خاصة ضعف الرسملة، وفي النقائص التي تشوب تدبيرها من طرف المالكين المسيرين، المتشبثين غالبا بالقيم الأبوية، وفي تحفظها الموروث عن النماذج التقليدية للتدبير.

إن تجاوز هذه النقائص يصبح في متناولها بمجرد انخراطها في نظام الشبكات وتظافر وسائلها، وهو الأمر الذي يشجعه الميثاق الوطني للاستثمار من خلال ميكانيزمات متعددة. ولا ينبع ضعف مقاولة ما من صغر حجمها ولكن من انعزالها، وهذا تساؤل آخر سيعمد المشاركون في هذه الدورة إلى تحليله وتقييمه بكل موضوعية.

سيداتي وساداتي،

إن إنعاش المقاولة الصغرى والمتوسطة لا يشكل فقط رافعة ضرورية لدعم النمو، وإنعاش الشغل والرفع من مستوى التنافسية، لكنه كذلك آلية لتوزيع أحسن للمداخيل، وقناة

عملية لنشر التكنولوجيا وقيم الحداثة. وهو أيضا أحد عوامل تحديث العلاقات الاجتماعية والاقتصادية و إنعاش الديمقراطية.

وليس من باب الصدفة أن يخصص صاحب الجلالة رسالة خاصة، في الرباط يوم 30 نونبر 1999 بمناسبة الندوة الوطنية حول المقاولة الصغرى والمتوسطة. بعد أن تطرق فيها بعناية إلى كل الظروف التي تمارس فيها أنشطة المقاولات الصغرى والمتوسطة، صرح بشأنها بما يلي "ننتظر منها أن تبذل، هي الأخرى، المجهودات اللازمة للتنظيم والاندماج في شبكات تحالف متنوعة سواء على مستوى الأهداف أو على مستوى الشركاء حتى تلعب الدور الكامل الذي ننتظره منها بخصوص خلق الثروات، ومضاعفة فرص الشغل ونشر روح الإبداع والمبادرة" قبل أن يختم بقوله "كل مقاربة إستراتيجية تهدف إلى تقوية نظامنا الإنتاجي وإغناء نسيجه وتحسين تنافسيته، يجب أن تكون مقاربة شمولية. إن التنمية لا يمكن اختزالها في التقنيات والوسائل المالية أو في الأسواق التي تناط مردوديتها بالدولة أو أي فاعل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. بل على العكس من ذلك تتطلب التنمية أن يرفع عمل الإنتاج إلى مستوى واجب مسؤول وموضوعي هدفه الأسمى تحقيق الاستقرار وتقوية مناعة الوطن في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي والانسجام الثقافي والروحي" .

إنها أحسن خاتمة لكلمتي وأحسن مقاربة سنكون، بكل حكمة، مدعوين لإدراج أشغالنا فيها. وأتمنى لكم التوفيق في أشغالكم.

ولكم جزيل الشكر